المحاضرة الثانية مقياس: نظريات التنمية

إعداد: د. أمين حواس

2. النمو المتوازن Balanced Growth

تحظى عقيدة "النمو المتوازن" بمناصرين كثر كل يُفسرها بطريقته الخاصة: بالنسبة للبعض، تعني الاستثمار في قطاع أو صناعة متخلفة لجعلها بنفس مستوى قطاعات أو صناعات أخرى، بالنسبة لآخرين يُمثل النمو المتوازن تطبيق استثمارات بشكل متزامن في جميع القطاعات أو الصناعات، أما للبعض الآخر تعني ذلك التطوير المتوازن للصناعة والزراعة: كل هذا يعني أن النمو المتوازن يتطلب حدوث توازن بين صناعات السلع الاستهلاكية المختلفة وتوازنا بين صناعات السلع الاستهلاكية والرأسمالية، كما تعني ضمنيا أيضا توازنا بين الصناعة والزراعة، وتوازنا بين القطاع المحلي وقطاع التصدير. عموما، تنص نظرية النمو المتوازن "يجب إحداث تطوير متزامن ومتناغم لقطاعات مختلفة في الاقتصاد بحيث تنمو كل القطاعات في انسجام وتناغم".

أكد الاقتصادي الفنلندي Ragnar Nurkse مثله مثل Rosenstein-Rodan الحاجة لزيادة منسقة لمقدار رأس المال المستخدم في مجموعة واسعة من الصناعات لبلوغ مستوى العتبة الحرجة للتصنيع، ووافق Nurkse على أن الحقن الهائل للتكنولوجيا الجديدة، الآلات الجديدة وعمليات الإنتاج الجديدة المنتشرة عبر مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية هي المفتاح لإشعال عملية التنمية في البلدان الأقل تقدما.

وفق Nurkse، تُعتبر المناطق الأقل تقدما فقيرة أو تعيش حلقات مفرغة من الفقر تُعيق عملية التنمية الاقتصادية فيها لأن نصيب العامل من الإنتاجية (أو الإنتاجية) منخفض وذلك بسبب مستويات الادخار جد المنخفضة كما يُشير إليه نموذج Solow للنمو الاقتصادي، ومع وجود قدرة ضعيفة للادخار سيكون مستوى الاستثمار منخفضا بالضرورة، وبالتالي وجود مقدار متواضع فقط من المعدات الرأسمالية المتاح لكل عامل وستكون النتيجة النهائية بلوغ مستوى منخفض من دخل الفرد لأن كمية ناتج كل عامل تكون منخفضة. حسب رأي Nurkse، لن تُؤدي الزيادات الإضافية الصغيرة من تكوين رأس المال لحل المشكلة ويرى أن النهج القائم على السوق من المرجح أن يفشل لأن أي شركة أو صناعة فردية تُحاول رفع مستوى إنتاجها عن طريق زيادة الاستثمار الرأسمالي الفردي ستُواجه خطر غياب سوق لمنتجاتها (صغر حجم السوق) بسبب انخفاض متوسط مستوى الدخل الإجمالي. أكد Nurkse أن بمحاولة حل مشكلة التخلف عن طريق توسع جانب العرض وحده (أي توسع القدرة

الإنتاجية)، سيواجه الاقتصاد خطر محدودية (نقص) الطلب على الإنتاج الجديد الذي بدوره يُعطل محاولة دفع الاقتصاد إلى الأمام.

كان الحل الوحيد الذي تنبأ به Nurkse (كما فعل Rosenstein-Rodan) هو تفعيل "النمو المتوازن": ستُقابل زيادات جانب العرض الكبيرة التي تجتاح عددا كبيرا من القطاعات الصناعية في الوقت نفسه زيادات واسعة النطاق في جانب الطلب ناتجة عن نفس التوسع. ويتأتى التحفيز الأساسي لجانب الطلب عن طريق صناعات تتوسع نتيجة برامج الاستثمار الشامل والمتوازن: تحتاج الصناعات المزيد من مدخلات المواد الخام والمنتجات الوسيطية أو شبه المصنعة والعمالة، وسيُؤدي شراء المدخلات إلى خلق دخل لمورديها ثم يتم تحويل هذا الدخل إلى توسيع إضافي للطلب من قبل شركات أخرى تشتري مجموعة متزايدة من السلع المحلية المتاحة، لكن هذا التوسع واسع النطاق لا يحدث إلا إذا كان الجهد الأولي في التنمية "متوزانا" أي فقط إذا تم تنسيق زيادات جانب العرض مع زيادات متزامنة لجانب الطلب عبر الاقتصاد.

تتطلب فكرة النمو المتوازن إحداث توازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد خلال عملية النمو الاقتصادي، ويجب أن يكون هناك توازن مناسب بين الاستثمار في الزراعة والصناعة لأنهما نشاطان متكاملان: يتطلب زيادة الإنتاج الصناعي زيادة في الإنتاج الزراعي، وإذا زادت عمالة القطاعات الصناعية ستُؤدي لزيادة الطلب على المواد الغذائية لذا وجب رفع الإمدادات الغذائية، وبالمثل يجب أن ترتفع إمدادات المواد الخام مع توسع القطاع الصناعي وبشكل حتمي يجب أن يتطور القطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي وإلا سيحدث التضخم. المطلوب أيضا حدوث توازن بين القطاع المحلي وقطاع التصدير حيث تُعتبر عائدات التصدير مصدرا مهما للتنمية: ترتفع الواردات مع توسع الإنتاج والعمالة، والتجارة المحلية نفسها تتطلب زيادة واردات المواد والمعدات اللازمة. لدفع مقابل هذه الواردات المتزايدة والسماح للصادرات بتمويل التنمية قدر الإمكان، لا يُمكن للبلد توسيع تجارته المحلية على حساب تجارته الخارجية، لذا يجب أن ينمو القطاع المحلي بشكل متوازن مع القطاع الأجنبي.

رغم أن نظرية النمو المتوازن شبيهة جدا في العديد من النواحي بنظرية الدفعة الكبرى، إلا أن عمل Nurkse لم يكن مجرد تكرار: أولا، أدرك Nurkse أن الأنشطة العديدة اللازمة لبدء عملية التنمية لديها نتائج اجتماعية أعلى من العوائد الخاصة وبذلك لن تكون متاحة بدون التدخل الحكومي، لكنه لم يُؤيد فكرة التخطيط الذي وضعه Rosenstein-Rodan، ولم يكن منهجه متفتحا على فكرة هيمنة القطاع العام أو الدولة (كنقد يُمكن توجيهه إلى Rosenstein-Rodan). بدلا من ذلك، يرى Nurkse أن السياسات المالية الديناميكية يكون لها تأثير إيجابي قوي على آفاق التنمية دون مشاركة الحكومة على نطاق واسع في قرارات الإنتاج أو مشاريع التخطيط واسعة النطاق، ويُدافع Nurkse على فكرة "المدخرات القسرية" عبر زيادة الضرائب على متلقي الدخل الأعلى لتعويض

نقص المدخرات الخاصة بتعبئة المدخرات العامة، ويُمكن بذلك للحكومة قمع مستوى الاستهلاك كنسبة من الدخل الوطني وزيادة مستوى الادخار الإجمالي، بعد ذلك يُمكن تخصيص الأموال الاستثمارية نحو القطاعات الصناعية الواعدة عن طريق بنوك التنمية التي تُديرها الحكومة والمصممة لتحديد وتشجيع التصنيع في القطاع الخاص أو عبر بنوك القطاع الخاص.